

البحث

٥

الحقوق السياسية للمرأة المصرية

بين دستوري ١٩٢٣ - ١٩٥٦

إعداد

د / سعيده محمد حسنى

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية تربية العريش - جامعة قناة السويس

## المقدمة :

من الثابت تاريخيا أن مصر كان لها السبق في منح المرأة العديد من الحقوق سواء السياسية منها أو الأدبية أو الاجتماعية ، منذ مجيء الحملة الفرنسية ، متمثلة في فتح مدارس لتعليم الفتيات ، هذا بالإضافة إلى آراء رفاة الطهطاوى التي كان لها صدى عظيم بين طبقات المجتمع المختلفة ، حيث كان دائما يلتفت النظر إلى أن عفة المرأة مرتبطة بتربيتها في المنزل بينما خروجها من بيتها للتعليم حتى ولو كانت سافرة الوجهه مرتبط بمساهمتها في الحياة الاجتماعية والتعليم وهذا في حقيقة الأمر ليس عيبا (١) :

والواقع أن المرأة المصرية منذ فجر التاريخ وهي تقوم بدور قيادي في المجتمع المصرى ولم تسلب أى شئ من حقوقها وإنما ما توهمته المرأة المصرية من سلب لحقوقها راجع إلى نسبة الجهل المرتفعة في المجتمع المصرى وبالتالي إلى العادات والتقاليد التي لم تكن تمت بصلة إلى الأديان السماوية ولا إلى القوانين الوضعية .

وكان قاسم أمين أبعد من ذلك نظرا حيث ربط بين تخلف المرأة وعبوديتها وبين استبداد النظام نفسه ، فقد ذكر في كتابه (٢) ما معناه أن الرجل ظالم في بيته مظلوم إذا خرج منه ، أى أن تحرر المرأة يبدأ بتحرير الرجل . ويستلزم قاسم أمين مطالبا بضرورة تعليم المرأة وخروجها من البيت متحديا جميع العادات والتقاليد التي درج عليها المجتمع المصرى فترة طويلة مشيرا إلى حقيقة هامة وهي أن الجاهل عدو لنفسه وهنا تحضرنى مقولة أسجلها لإيماني الشديد بها وهي :

انه إذا علمت رجلا فانك تكون قد علمت فردا واحدا

وإذا علمت امرأة فانك تكون قد علمت مجتمعا كاملا .

ومن ثم شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين صحاح متعددة تطالب بإعطاء المرأة حقوقها المسلوبة سواء في التعليم أو المساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية والأدبية، إلى أن اندلعت ثورة ١٩١٩ ، تلك الثورة التي كانت تعد الوقود الأول الذي استخدمته المرأة لإشعال نيران المطالبة بالمساواة مع الرجل في كافة الحقوق ، وشجعها على ذلك مزاملتها للرجل أثناء الثورة ، وقد قامت بدور لا يمكن إغفاله على كافة المستويات ، فجميعنا يعلم ما قامت به المرأة يوم ١٦ مارس ١٩١٩ ، ذلك اليوم الذي خرجت فيه المرأة مظهرة لوجهها متحديا للعادات والتقاليد البالية ، وقد وصف شاعر النيل حافظ إبراهيم ذلك المشهد في قصيدة تحت عنوان (مظاهرات السيدات المصريات) (٣) نظمها في مظاهرة قامت

١ - د. نبيل راغب ، هدى شعراوي : عصر التنوير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ١٩٨٨ ، ص ٢١ .

٢ - تحرير المرأة ، المكتبة الشرقية ، ١٩٠٨ ، ص ٤١ - ٤٧ .

٣ - ديوان حافظ إبراهيم ، ضبطه وصححه وشرحه : أحمد أمين ، أحمد الزين ، وإبراهيم الإبراري ، مراجعة محمد مختار يونس ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ، ١٣٥٨ ، ١٩٢٩ ، ص

بها السيدات في أثناء الثورة الوطنية ١٩١٩ ونشرت انذاك في منشورات وطنية ، وقد تأخر نشرها في الصحف حتى ١٢ مارس ١٩٢٩ وقد تخيرت منها بعض الأبيات التي تظهر المشهد واضحا جليا :

خَرَجَ العَوَانِي يَحْتَجُّجُ	مِنَ ورُحْتِ أَرْقُبُ جَمْعُهُنَّه
فَإِذَا بَهِنَ تَخَدَّتْ مَن	سَمُودَ الثِّيَابِ شِعَارَهُنَّه
فَطَلَعْنَ مِثْلَ الكَوَاكِبِ	يَسْطَعْنَ فِي وَسْطِ الدُّجْنَةِ
وَأَخَذْنَ يَجْتَزْنَ الطَّرِيْقَ	سِقَ وِدَارِ ( سَعْدِ ) قَصْدُهُنَّه
يَمْشِينَ فِي كَنَفِ الوَقَا	رِ وَقَدْ أَبْنَنَ شِعُورَهُنَّه
وَإِذَا بِجِيْشِ مَقْبِلِ	وَالخَيْلِ مَطْلَقَةِ الأَعْنَةِ
وَإِذَا الجُنُودِ سَيُوفِهَا	قَدْ صُوِّبَتْ لِنُحُورِهِنَّه
وَإِذَا المَدَافِعِ وَالبِنَادِقِ	وَالصُّورَامِ وَالأَسْبِنَةِ
وَالخَيْلِ وَالفُرسَانِ قَدْ	ضَمْرَبَتْ نِبْطَاقًا حَوْلَهُنَّه

أما عن المظاهرة الثانية التي قامت بها السيدات في ثورة ١٩١٩ فكانت يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس من نفس العام حيث توجهن إلى بيت سعد زغلول ( بيت الأمة ) إلا أن الجنود الإنجليز قاموا بمنعهن من الدخول وقاموا بحصارهن ولم ينقذ سيدات مصر من ذلك الحصار إلا قناصل الدول الأجنبية (٤) .

واستمرت المرأة في نضالها الوطني حتى كان يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ والذي تجلى فيه نشاطها في أعظم صورة وقد اتضح ذلك في الاجتماع الذي عقده السيدات في الكنيسة المرقسية بزعامة (هدى شعراوي) وكان هذا الاجتماع لسببين :

الأول : - إقامة الدليل القوي أمام الإنجليز على الوحدة الوطنية لعنصرى الأمة وذلك عن طريق اختيار الكنيسة كمكان للاجتماع .

الثانى : - وهو خاص بالهدف من الاجتماع حيث انه كان يهدف إلى الاحتجاج على ( وزارة يوسف وهبى ) وقد كان قبليا حيث أن مصلحة الوطن قد تعارضت مع شخصية من يتولى الوزارة حتى ولو كان قبطيا ، هذا بالإضافة إلى مقاطعة لجنة ملنر ، ولعل ذلك يحض أكاذيب الإنجليز من إساءة المصريين إلى أقباط مصر .

٤ - عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى (١٩١٤-١٩٢١) الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ، دار المعارف بالقاهرة ، ص ٢٢٤ .

ومن الجدير بالذكر انه قد وجد بين هؤلاء المجتمعات زوجات العديد من الزعماء والوزراء وبالتالي فقد تمثلت كل طبقات المجتمع في نضال المرأة المصرية بانضمام زوجات الزعماء والوزراء إلى سيدات المجتمع البسيط وريفيات جميع أقاليم مصر والتي ظهرت دوما في هذه الصورة خلال المظاهرات المتكررة طوال فترة النضال الوطني في هذه الحقبة .

وبعد ذلك تشكلت لجنة الوفد المركزية للسيدات يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٠ في اجتماع أخصر بالكنيسة المرقسية بالقاهرة لتكون لسان المرأة المصرية في نضالها الوطني واختيرت ( هدى شعراوي ) رئيسة هذه اللجنة و ( صفية زغلول ) رئيسة شرفية ، وتقرر في هذا الاجتماع أن ينتهي عمل اللجنة المركزية للسيدات بانتهاج حزب الوفد .

وبعد ذلك توالى إنشاء اللجان النسائية وإصدار العديد من المجلات التي حملت أسماء متعددة ومعاني تتم عن مدى ثقافة المرأة في ذلك الوقت . وعندما تشكلت لجنة الثلاثين أو كما أطلق عليها سعد زغلول لجنة الأشقياء<sup>٥</sup> لوضع الأسس العامة للدستور ١٩٢٣ ، ثم تلاها لجنة الـ ١٨ ، والتي كان اختصاصها مناقشة الموضوعات المتفرعة عن المبادئ الأساسية للدستور ، أثيرت مشكلة على جانب كبير من الأهمية وهي قضية المرأة وفي هذه المرة لم تكن المشكلة خاصة بالتعليم أو تعدد الزوجات والطلاق وخروج المرأة بل تعدت كل ذلك وكانت القضية هي مطالبة المرأة بحقوقها في المشاركة في الحياة السياسية بالانتخاب وحق التصويت في الانتخابات والبرلمان ، وبذلك تفجرت قضية التمثيل البرلماني للمرأة .

وأخذت المجلات في ذلك الوقت تنتشر صوراً متعددة كاريكاتيرية لحسين رشدي وهو يضع الدستور أمامها ، وكانت هذه سخريه من فكرة دخول المرأة للبرلمان فقد رسموا الدستور أمام حسين رشدي معلقين بقولهم : "الدستور في حاجة إلى بروفة أخرى" أو "الدستور في حاجة إلى ترزي آخر يكون لديه فكرة عن ضيق ملابس السيدات" إلى آخر هذه التعاليقات اللاذعة<sup>(٥)</sup> . وعلى أثر تشكيل لجنة الدستور التي أسند إليها وضع المبادئ العامة للدستور في ٣ إبريل سنة ١٩٢٢ كما سيظهر الإشارة تبارت الجرائد والمجلات النسائية وغيرها ما بين مؤيد ومعارض لهذه الحقوق ، فبعضها ذكر أن حق الانتخاب ليس له علاقة بالأهلية ، كما أثير وقتذاك لأن التمثيل البرلماني ليس وظيفه وإنما هو حق يجب أن يتمتع به كل فرد في المجتمع ، واستطرد أصحاب ذلك الرأي مرددين انه من أضحك الزمن أن الحوذى الذي يملك مركبة وحصانين يحق له سن القوانين لناظرة مدرسة البنات ومعلماتها ، والجزار يسن القوانين للطبيبة والقابلة والمرضة وصاحب حانة الخمر يسن القوانين للآداب العمومية وصاحب محل القمار يسن قوانين حقوق الزوجات المدنية والفلاح ذو الخمسة أفدنة الذي لا يعرف سوى أن يوقع باسمه يكون أحق بالانتخاب من السيدات المتعلمات واللاتى يطالغن الجرائد المصرية والأجنبية ويفهمن السياسة !<sup>(٦)</sup> .

٥ - انظر مجلة الكشكول في الفترة من إبريل إلى أكتوبر ١٩٢٢ .

٦ - مجلة السيدات ، الجزء التاسع ، يوليو سنة ١٩٢٢ ، مقال بعنوان (حق السيدات أو حديث الصالونات) ،

إذن فإن القضية هي قضية حقوق بالدرجة الأولى ، حقوق يجب أن يتمتع بها كل فرد في هذا المجتمع لان جميع أفرادها سواسية أمام القضاء والتمثيل البرلماني شكل من أشكال القضاء وعلى ذلك فالمرأة المصرية بوعيتها لقضيتها ودورها في المجتمع لهي أحق بالتمتع بالحقوق البرلمانية التي يتمتع بها من هم أقل منها ثقافة ووعيا بخطورة الدور الذي يلعبه كل من يتمتع بالحقوق البرلمانية .

وفي اجتماع عقده بعض من السيدات والرجال في أحد المنازل دارت مناقشة حول أهلية كل من الرجل والمرأة للتمتع بالحقوق البرلمانية، فقرر بعض الحاضرين إجراء تجربة تبدو للقارئ مضحكة وهي :- أن الحاضرين جلسوا في قوسين متقابلين قوس للسيدات وآخر للرجال وقام أحد الرجال في طرف القوس بإفشاء سر للسيدة التي على يمينه وآخر للرجل الذي على يساره وبعد ذلك قام بتغيير مكانه حيث جلس في الطرف الآخر للقوسين فما كان إلا أن اخبره من على يمينه من السيدات بخبر ومن على اليسار من الرجال بخبر آخر والحقيقة أن الخبرين مختلفين تمام الاختلاف عما اخبرهم به فكانت النتيجة واحدة أن كل من الرجل والمرأة غير أهل ولا يستحقان بالتالي التمتع بالحقوق البرلمانية أو بمعنى أدق لم يكن معظم الفريقين قد استعد بعد الاستعداد الكافي لنيل هذه الحقوق البرلمانية (٧)

وفريقا آخر من المجالات أكثر في ترديد أن المرأة غير كفاء وتبنت فكرة أن المرأة يجب أن تشغل بالها بالتدبير والاقتصاد المنزلي وتربية الأطفال بدلا من الاشتغال بالبرلمان (٨) و كان هذا المقال ردا على ما أثير من آراء على صفحات الجرائد ومن العجب أن ترديد هذه العبارات من أن المرأة غير كفاء للنهوض بالأعباء النيابية كان قريب الشبه بما رده الإنجليز في وقت ما عن أن المصريين لم يصلوا بعد إلى مرحلة حكم أنفسهم بأنفسهم وإن أمامهم العديد من السنين حتى يتمتعوا بذلك الحكم وإذا كانت هذه المقولة قد أملت لها القوة وروجتها السطوة فكان أخرى بالمصريين من الرجال أن لا يرددوا ذلك في حق المرأة لأنهم يعلموا جيدا مدى سوء وقمها في نفوس الأمة المصرية كاملة .

ونحن نعلم جيدا أيضا أن المرأة المصرية تستطيع القيام بما يسند إليها من أعمال ، وأعمال البرلمان أقل في أعبائها من أعمال أخرى مسندة بالفعل للمرأة فالمرأة في البرلمان يطلب منها فقط الإدلاء برأيها أولقاء خطبة تحت بها الحضور على قيمة المطالب التي تطالب بها أو تبدي رأى في قضيتها . (٩)

أما على الجانب الآخر فقد أخذت بعض الجرائد في نشر العديد من الأزجال التي تتسم بروح السخرية من فكرة اشتراك المرأة في النظام السياسي بشقيه سواء التصويت أو الترشيح وعلى سبيل المثال نشرت إحدى المجالات جلسة وهمية سوف نعرض لبعض ما ورد فيها للتدليل على ذلك القول : ( تذكر المجلة انه عند عقد المجلس لأول جلسة له تحضرها النساء أخذ الرجال يرددون الهتافات وعندئذ ردت عليهم السيدات

٧ - مجلة السيدات ، الجزء التاسع ، يوليو ١٩٢٢ ، ص ٥٤٧ .

٨ - مجلة النهضة النسائية ، العدد العاشر ، شوال سنة ١٣٤١ هـ ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ مقال تحت عنوان " مؤتمر النساء الدولي " بقلم جميلة صبرى .

٩ - مجلة النهضة النسائية ، العدد العاشر ، شوال سنة ١٣٤١ هـ ص ٢٥٥ مقال بقلم محمد فريد وجدى .

بالزغاريد ، وعلى الفور رد الرئيس بدق الجرس قائلاً السكون ، السكون أنتم في البرلمان ولستم في أوكازيون .. ) إلى غير ذلك من الألفاظ والمواقف التي حدثت حتى نهاية هذه الجلسة الوهمية لذا فقد رأيت بإحاطة بهذا البحث حتى يطلع عليها القارئ كاملة ويقف على ما كان ينشر على بعض صفحات الجرائد والمجلات خلال تلك الفترة (١٠)

و في نفس العدد من نفس المجلة نشر الرجل على لسان أحد قرائها من الإسكندرية تحت عنوان (احرس يا حارس ) يتهم فيه القارئ على اشتغال المرأة بالنشاط البرلماني ويتساءل إذا اشتغلت المرأة بالسياسة فإن الرجل سوف يكون أسيراً لها ، فيقول : \* الست هانم من كفر غانم ناوية تعمل سياسية والبيه بتاعها أسير دلها ملوش على توتو أسية \* (١١)

و هكذا كانت هذه رؤية المجالات المصرية لمطالبة المرأة بحقوقها البرلمانية.

ولأهمية موضوع الحقوق البرلمانية للمرأة اتجه التفكير إلى إعداد ذلك البحث المتضمن المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة المصرية من ١٩٢٣ أى منذ إصدار دستور ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٦ أى حتى إصدار الدستور المصري المؤقت والذي ضم ضمن مواد مادة تشير إلى المساواة في منح الحقوق السياسية لكل من الرجال والسيدات ومن خلال الصفحات التالية سأحاول بقدر ما أتيتح من مادة علمية استقيتها من دوريات فترة البحث هذه بالدرجة الأولى إلقاء الضوء على ذلك الموضوع على شكل لبنة في تاريخ المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة وكفاحها .

وعلى الله قصد السبيل .

دكتورة سعيدة محمد حسنى

١٠ - الكشكول ، العدد (٦٠) بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٢ ، ص ١٤ ، ملحق (١)

١١ - الكشكول ، العدد (٦٠) بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٢ ، زجل بقلم بديع خيرى من الإسكندرية ، ص ٧ ،

## المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة من ١٩٢٣-١٩٥٢

وهنا يعرض لعدة قضايا من خلالها يمكن رصد محاولات المطالبة بمنح المرأة المصرية حقوقها البرلمانية خاصة بعد أن صدر دستور ١٩٢٣ دون أن يتضمن أى إشارة إلى المرأة لا من قريب ولا من بعيد بالإضافة إلى ذلك لعرض مرزوق فعل هذه المحاولات من جانب المرأة أو بمعنى أدق استنكار المرأة دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب ، ويبدأ ذلك منذ افتتاح أول برلمان مصرى في مارس ١٩٢٤ ، عندما علمت السيدات المصريات بدعوة السيدات زوجات السفراء والقناصل الأجانب في مصر لحفل الافتتاح قدمن طلبا لحضور هذا الحفل إلا أنه رفض ، وعند ذلك أخذت جريدة السياسة تنشر بركات احتجاج من السيدات واستنكار من بعض الرجال لهذا الرفض وكيف انه لا توجد مساواة بين السيدات المصريات وسيدات قناصل الدول الأجنبية .

ومن هذه البرقيات برقية من لجنة الوفد المركزية للسيدات ذكرت فيها :

'إنها تحتج بشدة بصفتها هيئة تمثل نصف الأمة وبصفتها قد سبق أن شاركت في الجهاد والتضحية حتى كان ذلك الاستقلال ، فكيف يرفض طلبها لحضور حفل افتتاح البرلمان المصرى واللجنة ترى في ذلك إغفالا لدورها في وقت دعيت فيه السيدات الأجانب وترى ذلك عملا لا يليق بكرامة المصريات '

برقية احتجاج أخرى على لسان رئيسة جمعية العفاف المصرية السيدة جميلة صبرى أيدت فيها ما قامت به لجنة الوفد المركزية من احتجاج .

أما (هدى شعراوى ) والتي كانت قد استقلت بمجموعة من السيدات المصريات وكونت الاتحاد النسائى المصرى سنة ١٩٢٣ فقد استنكرت هضم قانون الانتخاب لحق المرأة المصرية سواء في التصويت أو في الترشيح ، وأيضا احتجت على عدم دعوتهن لحضور حفل الافتتاح ، فخرجت في مظاهرة نسائية في اليوم الأول لافتتاح البرلمان وأيدهن في تلك المظاهرة (مجد الدين حنفى ناصف ) حيث قاد مظاهرة أخرى ومعه عشرات من فتيات مشغل المرأة الجديدة مرتديات مزار أبيض حاملات لوحات سوداء كتب عليها بالعربية والفرنسية خلاصة مطالب السيدات المصريات من البرلمان في يوم افتتاحه الأول ، ووقفت هؤلاء الفتيات على مقربة من الباب الكبير وهذه هى المطالب :

- ١- نطلب جلاء الجيش البريطانى .
- ٢- نرفض تحفظات ٢٨ فبراير .
- ٣- نرفض أى اتفاق يفصل السودان عن مصر .
- ٤- نحتم حياد قناة السويس .
- ٥- نطلب إلغاء القوانين التي تمس حرية الأفراد والجماعات .

- ٦- نطلب منح النساء حق الانتخاب .
- ٧- علموا بناتكم واحترموا حقوق نساتكم .
- ٨- نطلب مساواة الجنسين في التعليم .
- ٩- نطلب منع الإفراط في الطلاق .
- ١٠- نطلب وضع حد لتعدد الزوجات . (١)

ومن خلال قراءة تلك المطالب التي كتبت على اللافتات يمكننا معرفة الدرجة العلمية والثقافية التي وصلت إليها المرأة المصرية خلال هذه الارئة حيث تضمنت مطالبها مختلف القضايا التي كانت تشغل بال معظم المصريين في ذلك الوقت والتي يمكن أن تُشير إلى أن هذه القضايا قد تغيب عن ذهن بعض الرجال حيث أنها ضمت قضايا غطت النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

حقيقة انه على الرغم من حرمان المرأة المصرية من حقوقها البرلمانية إلا أنها لم تحرم من متابعة الممارسة البرلمانية وإن كانت تلك المتابعة من خارج البرلمان وأحيانا من داخله كزائرة لهذا المبنى الذي كافحت طويلا حتى حظيت بدخوله ككناية فيما بعد ، فترددت الكثيرات من السيدات من زعيمات الحركة النسائية في مصر على البرلمان وتابعت جلساته من المقصورات التي أعدت للسيدات .

واستمرت محاولات المطالبة بضرورة منح المرأة المصرية حقوقها السياسية كلما أثيرت قضية الانتخابات وفي كل مرة كان مصير هذه المحاولات الفشل الذريع ، ومن هذه المحاولات على سبيل المثال تلك التي قام بها على ماهر سنة ١٩٣٨ ، حينما اقترح قبول المرأة كعضو في مجلس الشيوخ إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض (٢)

وأيد على ماهر في هذه المحاولة محمد حسن العشماوى باشا نائب رابطة الإصلاح الاجتماعى أثناء مقابلة أجرتها معه إحدى الصحفيات حيث استطرد في حديثه معها قائلا :

" انه لا بأس من تجربة بدائية وهي إدخال عدد قليل من السيدات المتعلمات والمساهمات في النشاط الوطنى والاجتماعى في عضوية مجلس الشيوخ " معلقا على ذلك " ولو أن هذه التجربة ستعترضها عقبة كبرى وهي أننا قد لا نجد السيدة التي تعترف بأنها قد بلغت الأربعين . (٣)

وتلا محاولة على ماهر محاولة أخرى قام بها كل من ( على علوية - زكى العرابى - أحمد ومزى ) حيث قدموا مشروع بقانون يمنح المرأة حق الانتخاب ، واستند زكى العرابى فى مشروعه هذا إلى أن

١ - جريدة السياسة اليومية ، العدد ٣١ ، بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٤ ، ص ٥ .

٢ - أ.د لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى من ١٩١٩ - ١٩٤٥ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مصر النهضة ، إشراف أ.د يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤ .

٣ - أمانى فريد : المرأة المصرية والبرلمان ، مطبعة التوكل ، ١٩٤٧ ، ص ١٤٠ .



القصور ليس في الدستور ولكنه في قانون الانتخاب نفسه ويكفى فقط تعديل قانون الانتخاب بحيث يكفل للمرأة الحقوق البرلمانية مثلها مثل الرجل ، ورفض هذا المشروع أيضا إلا أن الرفض في هذه المرة كان من جانب اللجنة الدستورية بالبرلمان (٤)

أما المحاولة الثالثة فقد تمثلت في ما قدمه عضو مجلس النواب عن دائرة السدرب الأحمر (زهير صبرى) حيث اقترح مشروع قانون يعدل الأحكام العامة لقانون الانتخاب الصادر سنة ١٩٣٥ بما يجعل للمرأة حق المساواة في الحقوق السياسية مع الرجل بما فيها حق التصويت والترشيح في يناير سنة ١٩٤٤ ، وأحيل ذلك المشروع إلى لجنة المقترحات بالمجلس في مارس من نفس العام ونوقش به في الجلسة المنعقدة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ ، وكانت نتيجة هذه المناقشة الرفض شبه التام لهذا الاقتراح .

وامتد الأعضاء في رفضهم لهذا المشروع إلى :

أولاً - أن الوقت غير مناسب لإعطاء المرأة مثل ذلك الحق وذكر عضو المجلس السيد عمر عمر أن الظروف الحالية لا يناسب أن يعطى للمرأة ذات الحقوق السياسية المعطاة للرجال (٥)

وذلك الحديث يثير تساؤل وهو ما هي هذه الظروف التي يراها النائب ليست مناسبة ؟

يرد على هذا التساؤل من خلال ما أشار إليه النائب فكرى أباطة (٦) في مقابلة صحفية عن مدى أحقية المرأة في منحها الحقوق البرلمانية ذكر انه يرى أن الوقت غير مناسب لإدخال المرأة البرلمان وذلك لسببين :

الأول - أن النظام البرلماني مع وجود الاحتلال فاشل ، وانه - أى فكرى أباطة - له اعتراضات على ما في قانون الانتخاب والنظام البرلماني من وجهة نظره في احتياج لترميم ، وطالما الأمر كذلك فإبسه ليس من الحكمة توريط المرأة في ذلك النظام مستطردا ، انه مؤيد لفكرة اشتراكها في الانتخابات البرلمانية في مصر ولكن ليس الآن حيث أن الخطأ في قوانين الانتخابات انه قد تم نقلها من بلاد برلمانية لم ينجح فيها البرلمان إلا بعد مضي وقت من الزمن وفي تصور فكرى أباطة كما ورد على لسانه في هذه المقابلة أن قانون الانتخاب النموذجي يجب أن :

١- يكفل تمثيل النقابات المعترف بها قانونا .

٢- يكفل للأحزاب السياسية نسبة معينة بحسب عدد مؤيديها وذلك بتنفيذ فكرة الانتخاب النسبي .

٣- أما الانتخاب المحلي في الأقاليم فانه يرى أن لا يرشح إلا الذي خدم إقليمه في هيئات مختلفة مدة معينة .

٤- قصر حق الانتخاب على الذين يعرفون القراءة والكتابة فقط .

٤ - أ.د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

٥ - مضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٣٤ ، المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ مايو ١٩٤٤ ، ص ١٥٥٢ .

٦ - كان في ذلك الوقت يشغل منصب نقيب الصحفيين .

وعلى هذا فإن الوقت لم يحن بعد لدخول المرأة معترك الحياة البرلمانية لا بصفة عملية ولا بصفة دستورية . (٧)

أما السبب الثاني الذي استند إليه فكرى أباطة وهو في تقديري الرد على ما طرح من قبل من تساؤل فقد تمثل في أن مصر كانت في ذلك الوقت تنزع فكرة إنشاء الجامعة العربية وهذه الجامعة كانت تضم بلادا عربية ذات اتجاهات مختلفة، إذا فإن الخير كل الخير التريث في منح المرأة نفس الحقوق السياسية المعطاة للرجل . (٨)

أما العامل الثاني - الذي استند إليه أعضاء مجلس النواب في رفضهم اقتراح العضو (زهير صبرى) فقد ارتكز على أن هذا الاقتراح ليس مقبولا من الناحية الدستورية، وأكد مخالفته للوجهة الدستورية أحد أعضاء المجلس مدنلا على ذلك بقوله أن المادة ٨٢ من دستور سنة ١٩٢٣ تقول ' يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين ... ' والمادة ٨٣ تذكر ' أن كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها ستون ألفا فأكثر تنتخب نائبا واحدا ' واستطرد ذلك العضو قائلا أن الدستور صريح في قصر الحقوق السياسية على الرجال دون النساء وطالب بضرورة رفض هذا الاقتراح .  
وعضد ذلك العضو موقف رئيس مجلس النواب حيث قال أن قانون الانتخاب يذكر في مادته الأولى :  
' لكل مصرى من الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب ..... ' (٩)  
ومن ثم يتضح أن حق الانتخاب قاصر على الذكور دون الإناث .

وبما أن اقتراح العضو ( زهير صبرى ) مقدم في شكل قانون عادى والدستور يتم تغييره بطريقة خاصة تخالف الطرق التي يتم تغيير القوانين بها ، هذا الاقتراح يودى إلى تغيير بعض أحكام الدستور لذا فإنه يجب إحالته على لجنة الشئون الدستورية على الرغم من أن مقدمه (زهير صبرى) قد رفض ذلك بشدة لذا فإن الموافقة على رفضه كانت شبه إجماعية وذلك للأسباب التي أشير إليها من قبل . (١٠)

واستمرت محاولات المطالبة بمنح المرأة المصرية الحقوق البرلمانية المعطاة للرجل والخاصة بحقيها في الانتخاب والتصويت من خلال أعضاء البرلمان ومن خلال ما ورد على صفحات مجلات وجراند فترة الدراسة، وكذلك ما كان يعرض في بعض المؤتمرات النسائية التي كثيرا ما كانت تتضمن مطلب مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق السياسية وخاصة الحقوق البرلمانية (١١) تلك المحاولات التي كانت فى الغالب

٧ - أماني فريد : المرجع السابق ، ص ١٤١ - ١٤٣ .

٨ - نفسه ، ص ١٤٢ .

٩ - مضابط مجلس النواب - مضبطة ٣٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٤ ص ١٥٥٢ .

١٠ - راجع مضبطة الجلسة ٣٤ في ١٦ مايو ١٩٤٤ من ص ١٥٥١ إلى ص ١٥٥٣ ليتسنى لك الوقوف على حقيقة الأمر .

١١ - إبراهيم عبده ، درية شفيق : تطور النهضة النسائية في مصر من عهد محمد على إلى عهد الفاروق ، مطبعة التوكل ، مكتبة الآداب بالجماميز ، مصر ، ١٩٤٥ ص ١٤٥ .

تبوء بالفشل حتى كانت الخطوة الجريئة والتي تمثلت فيما قامت به المرأة في فبراير ١٩٥١ حيث اقتحمت البرلمان .

وقصة الاقتحام هذه هي أن درية شفيق عند اجتماعها بمجلس إدارة جمعية اتحاد بنت النيل كشفت لهن عن فكرة نحوها اقتحام المرأة لمبنى البرلمان المصرى وطلبت أن يقسم الحضور على كتاب الله على ألا تبوح إحداهن بهذا السر لأحد مهما كانت درجة قرابته منها ، وبالفعل بدأت الترتيب لتنفيذ هذا وذلك بالدعوة لاجتماع الهيئات النسائية المصرية بقاعة ايورت بالجامعة الأمريكية مساء يوم الاثنين ١٩ فبراير ١٩٥١ وكانت الدعوة قائمة لعقد مثل ذلك المؤتمر من قبل لمناقشة مطالب المرأة المصرية ، أما عن ترتيب درية شفيق في هذا المؤتمر هو أن يتحول من بحث هذه المطالب إلى نقطة تجمع الهدف منه كما ورد على لسان درية شفيق نفسها "الزحف النسائي لاستخلاص مطالب المرأة" (١٢)

وبالفعل اجتمعت السيدات الممثلات لمختلف الهيئات النسائية في مصر بالإضافة إلى بعض الرجال المؤيدين للحركة النسائية في ذلك الوقت وبعد أن ألقّت كل من سيزا نبروى وزينسب لبيب وغيرهما من السيدات كلمات مفعمة بالحماس ومنهية لمشاعر الحضور تجاه قضية المرأة وحقوقها السياسية ارتقت درية شفيق المنصة لتلقى كلماتها الختامية تلك الكلمة التي أنهتها بعبارة ( سيداتي انساتي ٠٠٠٠٠٠٠ أن هذا المؤتمر هو برلماننا الأول ، برلمان نصف الأمة ومن حسن الحظ أن ينعقد في نفس الوقت والجهة التي ينعقد فيها برلمان النصف الآخر )

واستطردت قائلة : " فهيا نذهب بجموعنا الفتية لنعلن إليهم في عزم وقوة وتصميم أن تمثيلهم للشعب تمثيلا ناقصا مبتورا ٠٠٠ فإلى هناك فإلى الإمام " (١٤)

واستجاب الحاضرون لدعوتها فاندفعوا على أثرها إلى مبنى البرلمان حاملات لافتات كتب عليها مطالب المرأة وخاصة المطالب البرلمانية هاتفات اكملوا تمثيل البرلمان للامة ، المرأة نصف الأمة (١٥).

وفي مقابلة أجرتها مجلة آخر ساعة مع أحد نواب البرلمان والحاضرين لجلسته في ذلك الوقت ذكر العضو انه سمع هتافا روعه " البرلمان لا يمثل الأمة " وتعجب الأعضاء كيف يتجرأ أحد على دخول فناء البرلمان ويهتف بمثل هذه الهتافات ونظروا على الفور من النافذة فوجدوا بعض السيدات داخل فناء البرلمان واستطرد قائلا : " ان مثل هذه المظاهرة كانت خطوة جريئة ومنظرا رائعا لم يرى مثله منذ سنة ١٩١٩ (١٦) .

١٢ - درية شفيق : المرأة المصرية ، ١٩٥٥ ، ص ٢٠٢ .

١٣ - ليس صحيحا انه صدفة وإنما رتب له درية شفيق ترتيبا جيدا حيث أن البرلمان المصرى بمجلسيه كان ينعقد في جلسة مسائية كل يوم اثنين من كل أسبوع وكان يعلم بذلك الترتيب فقط مجلس إدارة جمعية اتحاد بنت النيل .

١٤ - درية شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

١٥ - الأهرام في ٢٠ فبراير ١٩٥١ ، مظاهرة نسائية في دار البرلمان ، ص ٣ .

١٦ - مجلة آخر ساعة ، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥١ ، ص ١٢ .

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال وهو كيف دخلت المرأة مبنى البرلمان؟ والرد على ذلك يقتلخص فسي أن السيدات اللاتي ذهبن من قاعة ايورت والمجتمعات كما ذكر أنفا قد انتهنز فرصة اقتراب سيارة أحد أعضاء البرلمان وهو فريد زعلوك من المبنى وعند فتح الباب لدخول سيارة النائب اقتحمت السيدات البرلمان فارتبك الحراس واختل الأمن في هذه اللحظة واستطاعت ثلاث سيدات فقط وهن سيزا نبراوى وزينب لبيب و درية شفيق مقابلة وكيل مجلس النواب ومدير مجلس الشيوخ وقمن بتسليم مذكرة متضمنة مطالب المرأة (١٧) .

واتصل كل من وكيل مجلس النواب ومدير مجلس الشيوخ تليفونيا برئيس البرلمان السيد / على زكى العربى والذى طلب من درية شفيق إقناع السيدات المعصمات فى الفناء وخارج المبنى بالانصراف وانه سيبدل أقصى ما في وسعه لمساعدتهن في تحقيق مطالبهن فما كان من درية شفيق إلا الموافقة على ذلك معلقة بهذه العبارة التي تحمل في ثناياها المزيد من الإصرار على الكفاح حتى الوصول إلى ما تصبوا إليه المرأة المصرية .

أما عن هذه العبارة فهي ' إذا فلتكن حركة اليوم إنذارا فإذا لم تحققوا وعودكم فان لنا عودة إلى العمل الإيجابي وبأسلوب قد يكون أكثر قوة من هذا الأسلوب' (١٨) .

وكانت المذكرة التي قمن بتسليمها تتضمن القرارات التي اتخذت في مؤتمر ايورت المشار إليه من قبل

وهي :

- ١- تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بشكل يحقق للمرأة مطالبها السياسية (البرلمانية) والتي كفلها الدستور للرجل .
- ٢- تشريع القوانين الكفيلة بتحقيق حماية الأسرة وخاصة المتعلقة بتعدد الزوجات والطلاق .
- ٣- تقرير الحرية والمساواة بين الجنسين فيما يتصل بفرص العمل والأجور (١٩)

وبالفعل هدأت درية شفيق من روع هؤلاء السيدات وغادرن مبنى البرلمان ولكن على وعسد بلقاء آخر .

وبعد ذلك بما يقرب من ثلاثة أسابيع تكررت نفس المحاولة مع الفارق بعض الشيء وهو أنه بعد احتفال الاتحاد النسائي المصرى بعيد الدستور في نقابة الصحفيين ذهبن هؤلاء السيدات الحاضرات لهذا الاحتفال إلى قصر عابدين وقمن بتسليم مذكرة مكتوبة بالدم إلى إكرام سيف النصر بك لرفعها إلى الملك فاروق .

وهذه المذكرة بالطبع كانت متضمنة مطالب المرأة السياسية منها أو الاجتماعية وبعد ذلك توجهت تلك المظاهرة النسائية إلى منزل مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء وقتذاك واقتحمت المظاهرة الباب الخارجى

١٧ - الأهرام العدد ٢٣٤٨٥ ، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥١ ، ص ٣ .

١٨ - درية شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ وما بعدها .

١٩ - إسماعيل إبراهيم : صحفيات ثائرات ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر ١٩٩٧ ص ٨٦ .

لمنزله ووصلت لبابه الداخلى وهن يهتفن : ' نريد النحاس أين أنت يا نحاس' (٢٠) وقد حاولت السكرتارية مع الحراس منعهم من الاندفاع داخل المنزل حتى استطاع النحاس باشا الخروج من باب جانبيه وأثناء ركوبه سيارته جرت السيدة فاطمة نعمت راشد نحوها في نفس لحظة تحركها أمام الباب فصدم رفرها السيدة ولكنها لم تصيب بأذى . واستمرت المرأة في مطالبها في كل مكان وزمان ومع كل من يعن لها انه بإمكانه مساعدتها ومن ذلك على سبيل ما حدث في السفارة التركية في مارس من نفس السنة حينما أراد دكتور حامد زكى وزير الدولة أن يقدم سيزا نبروى لمصطفى النحاس أثناء حفل بدار السفارة فما كان من الأخير إلا أن صرخ في وجهه مذعورا ' لا يا سيدى .. لا يا سيدى أنا طلقت السيدات أنا غير موافق أبعدهم عنى' (٢١) .

وان دل ذلك على شىء فإنما مدلوله يكمن في :

أولاً : أن السيدات كن مصرات إصرارا غير عادى على الحصول على مطالبهن بكل الوسائل .  
ثانيا : أن موقف ساسة مصر في ذلك الوقت لا يختلف كثيرا عما كان من قبل .

وظل ذلك الإصرار مستمرا حتى اقتراب إجراء الانتخابات البرلمانية في ميسر في النصف الأول من ١٩٥٢ عندئذ قررت المرأة ترشيح نفسها لترى ماذا يحدث أو ما هو رد فعل الحكومة لإثارة مثل هذه القضية الدستورية واتي الرفض في هذه المرة للمرشحات على أنهن غير مقيدات بجداول الانتخابات وإذا قبل الترشيح فان ذلك غير دستورى أما الرد على درية شفيق فأتى إليها بعد انتهاء موعد الترشيح بثلاثة أيام وكانت المفاجأة التي جعلتها تستبشر خيرا رغم هذا الرفض هو أن الانتخابات تدأجلت جميعها بهدف تغيير قانون الانتخاب إلا أن النتيجة لم تكن في صالح السيدات لان قانون الانتخاب لم يتغير كما أشيع هذا بالإضافة إلى الصيحات التي أخذت تندد بفكرة اشتراك المرأة في الانتخابات من خلال العديد من المقالات التي نشرت على صفحات الجرائد بل أكثر من ذلك أصدر الشيخ حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية في ذلك الوقت فتوى تفيد بعدم شرعية اشتراك المرأة في تلك المعركة الانتخابية وانتهت هذه الفترة بقيام ثورة ١٩٥٢ لتبدأ المرأة مرحلة أخرى من كفاحها المستميت والذي سنعرض له فيما بعد .

٢٠- مجلة آفراسات ١٤ مارس ١٩٥١ ص ٥

٢١- كانه وزيراً للدولة أثناء وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة

ص ١٦٥ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

- أظفر د / جوناثان لسيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية

١٨٧٨ - ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

بالأهرام ٣١ ١٩٧٥ - ٥٠٢ ص

٢٢- مجلة آفراسات ٢٠ مارس ١٩٥١ ص ٨

لمنزله ووصلت لبابه الداخلى وهن يهتفن : ' نريد النحاس أين أنت يا نحاس ' (١٠) وقد حاولت السكرتارية مع الحراس منعهن من الاندفاع داخل المنزل حتى استطاع النحاس باشا الخروج من باب جانبي وأنشاء ركوبه سيارته جرت السيدة فاطمة نعمت راشد نحوها في نفس لحظة تحركها أمام الباب فصدم رفرفها السيدة ولكنها لم تصب بأذى . واستمرت المرأة في مطالبها في كل مكان وزمان ومع كل من يعن لها انه بإمكانه مساعدتها ومن ذلك على سبيل ما حدث في السفارة التركية في مارس من نفس السنة حينما أراد دكتور حسام زكى وزير الدولة أن يقدّم سيزا نبراوى لمصطفى النحاس أثناء حفل بدار السفارة فما كان من الأخير إلا أن صرخ في وجهه مذعورا ' لا يا سيدى .. لا يا سيدى أنا طلقّت السيدات أنا غير موافق أبعدهم عنى ' (١١) .

وازن، دل ذلك على شئ فإنما مدلوله يكمن في :

أولاً : أن السيدات كن مصرات إصرارا غير عادى على الحصول على مطالبهن بكل الوسائل .  
ثانياً : أن موقف ساسة مصر في ذلك الوقت لا يختلف كثيرا عما كان من قبل .

وظل ذلك الإصرار مستمرا حتى اقتراب إجراء الانتخابات البرلمانية في ممر فسي النصف الأول من ١٩٥٢ عندئذ قررت المرأة ترشيح نفسها لترى ماذا يحدث أو ما هو رد فعل الحكومة لإثارة مثل هذه القضية الدستورية واتى الرفض في هذه المرة للمرشحات على أنهن غير مقيدات بجداول الانتخابات وإذا قبل الترشيح فان ذلك غير دستورى أما الرد على درية شفيق فاتى إليها بعد انتهاء موعد الترشيح بثلاثة أيام وكانت المفاجأة التي جعلتها تستبشر خيرا رغم هذا الرفض هو أن الانتخابات، تد أجلت جميعها بهدف تغيير قانون الانتخاب إلا أن النتيجة لم تكن في صالح السيدات لان قانون الانتخاب لم يتغير كما أشيع هذا بالإضافة إلى الصيحات التي أخذت تندد بفكرة اشتراك المرأة في الانتخابات من خلال العديد من المقالات التي نشرت على صفحات الجرائد بل أكثر من ذلك أصدر الشيخ حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية في ذلك الوقت فتوى تفيد بعدم شرعية اشتراك المرأة في تلك المعركة الانتخابية وانتهت هذه الفترة بقيام ثورة ١٩٥٢ لتبدأ المرأة مرحلة أخرى من كفاحها المستميت والذي سنعرض له فيما بعد .

- ٢٠- مجلة آفراسات ١٤ مارس ١٩٥١ ص ٥  
٢١- كانه وزيراً للدولة أثناء وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة  
١٤ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥١ .  
- أنظر د . / يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية  
١٨٧٨ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية  
بالأهرام ١٩٧٥ - ص ٥٠٢  
٢٢- مجلة آفراسات ٢٠ مارس ١٩٥١ ص ٨

## الحقوق السياسية للمرأة من ثورة ١٩٥٢ وحتى دستور ١٩٥٦

لم يتوقف جهاد المرأة المصرية للحصول على حقوقها البرلمانية بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بل استمر وبصورة قد تختلف عن ذي قبل إلى حد ما ، ووضح هذا عندما صدر قرار جمهوري ليعلم تشكيل لجنة مؤلفة من ٥٠ عضوا يمثلون الاتجاهات والأحزاب المصرية المختلفة وقتذاك وكان من بين أعضاء هذه اللجنة ثلاثة من الذين شاركوا في إعداد دستور ١٩٥٣ وهم على ماهر ، على علوبة ، على المنزلاوي . واختارت لجنة الخمسين هذه لجنة فرعية من بين أعضائها مكونة من ١٥ عضوا برئاسة على ماهر لوضع المبادئ العامة والرئيسية لمشروع الدستور الجديد .

وبعد عدة شهور توصلت هذه اللجنة الفرعية لوضع المبادئ العامة للدستور فعلا ، وتقرر عرضها على جمعية تأسيسية منتخبة . وعندئذ ثارت ثائرة السيدات المصريات اللواتي كن يتزعمن المطالبة بحقوق المرأة البرلمانية بسبب عدم الإشارة إلى تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية للمشاركة في مناقشة المبادئ العامة للدستور المصري الجديد على الرغم من أن على ماهر رئيس لجنة وضع الدستور قد ضمن مشروعه هذا منح الحقوق السياسية للمرأة المصرية . وعبرت هؤلاء السيدات عن ثورتهن هذه باعتداسهن في نقابة الصحفيين ، وتلا ذلك الإضراب عن الطعام في كل من القاهرة والإسكندرية بنقابة الصحفيين .

وكانت البداية في القاهرة بعد ظهر يوم ١٢ مارس ١٩٥٤ حيث اعتصمت الدكتورة درية شفيق رئيسة اتحاد بنت النيل بدار نقابة الصحفيين ، وانضمت إليها بعد ذلك بعدة ساعات كل من بهيجة بكري (جمعية تحرير المرأة) راجية حمزة (اتحاد بنت النيل) منيرة ثابت (صاحبة مجلة الأمل) ، سعاد فهمي (مجلة التحرير) ، أماني فريد (صحفية) ، منيرة هاني (اتحاد نساء الدولة) ، فتحية الفلكي (صحفية) وهيام عبد العزيز (فنانة) (١) . وأرسلت هؤلاء المصريات عن الطعام برفقة إلى كل من رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس قيادة الثورة ، والدكتور على ماهر رئيس لجنة الدستور ، والدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة ، وشيخ الجامع الأزهر في ذلك الوقت وحملت هذه البرقية اسم " الإضراب حتى الموت " وفيما يلي نصها :

" قررنا نحن المصريات عن الطعام المعتصمات بدار نقابة الصحفيين الاستمرار في موقفنا بعزم وتضامن حتى الموت إلى أن تجاب مطالبنا بتمثيل المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية وفي جميع الهيئات التشريعية (٢) .

١ - الأهرام في ١٣ مارس ١٩٥٤ ، ص ١ .

٢ - نفسه

وتلا ذلك اعتصام لفيف من سيدات الإسكندرية بدار نقابة الصحفيين أيضاً تضامناً منهن مع سيدات القاهرة (٢) .

وهنا يتبادر إلينا سؤال وهو لماذا الاعتصام بدار الصحفيين سواء في القاهرة أو الإسكندرية ؟

ويمكن الرد على ذلك بالأسباب الآتية :

أولاً - أن معظم هؤلاء السيدات اللاتي اعتصمن كن يمثلن جمعيات نسائية ، وهذه الجمعيات دائماً ما تملك مجلات تنطق بلسانها وبالتالي فإن هؤلاء السيدات كن يعملن بالصحافة ومن ثم فهن عضوات في نقابة الصحفيين .

ثانياً - الرغبة القوية لدى هؤلاء السيدات في أن يكون اعتصامهن تحت رقابة الرأي العام ممثلاً في نقابة الصحفيين .

ثالثاً - أن هؤلاء السيدات المعتصمات والمضربات عن الطعام حتى الموت كن يمثلن جمعيات نسائية مختلفة وذات أهداف متباينة ، لذا رأين عدم انفراد أى جمعية من هذه الجمعيات بشرف اعتصامهن بها ومن ثم وقع الاختيار على نقابة الصحفيين .

وأثناء مدة الاعتصام هذه التي استمرت ثمانية أيام تردد على نقابة الصحفيين سواء في القاهرة أو الإسكندرية العديد من المسؤولين لإثناء هؤلاء المضربات عن موقفيهن ، وتعددت اللقاءات على كافة المستويات الرسمية منها وغير الرسمية ، وتبدلت البرقيات بين هؤلاء المضربات وبين المؤيد والمعارض والمستكر لهذه الحركة ، حيث أن الأغلبية استكرت وسيلة الإضراب لتحقيق مطالب ، إلا أن كل المحاولات التي بذلت من جانب المسؤولين لم تثن السيدات عن ذلك الموقف رغم تصريحات الدكتور على ماهر رئيس لجنة الدستور والتي تمثلت في البيان الذي نشر على صفحات الجرائد المصرية ، وقد رأيت من الضروري إيجاز ما ورد به في عدة نقاط متضمنة بعض الملاحظات :

أولاً - أن أحداً من المصريين لم ينكر الدور الذي قامت به المرأة المصرية أثناء ثورة ١٩١٩ وما بعدها .

ثانياً - أن المرأة في مصر ظفرت بالكثير من الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأنها تعمل إلى جانب الرجل في بعض المهن وتشغل منصب الأستاذية في بعض الجامعات الآن (مارس ١٩٥٤).

ثالثاً - أن لجنة إعداد مشروع الدستور الجديد قد وافقت بما يقرب من الإجماع على ضرورة تمتع المرأة بالحقوق البرلمانية ، إلا أنها اشترطت أن تتقدم المرأة التي ترغب في ممارسة الحقوق البرلمانية بطلب للقيام بتلك الممارسة أو التمتع بتلك الحقوق ؛ أى أنه قد ترك لها الحرية في قيد اسمها في جدول الانتخابات ، والسبب في ذلك أن الأغلبية من السيدات المصريات لا تفضل اقتحام هذا المجال وهي لم تهيا له بعد .

٣ - الأهرام في ١٥ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .



رابعاً - أن ذلك البيان قد أشار إلى أن السيدات اللاتي طالبن بالحقوق السياسية للمرأة لا يمثلن غالبية سيدات مصر .

هذا بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء السيدات اللاتي حملن لواء المطالبة بتلك الحقوق كن ينتمين إلى الطبقات الأرستقراطية أي أنهن يمثلن طبقة بعينها فقط .

خامساً - أن لجنة وضع الدستور هذه قد رأت فيما أعطته للمرأة من حقوق مكسبا عظيما \* حيث أنها البداية وبإمكان المرأة الحصول على المزيد باستمرارها ودأبها على الكفاح .

وهذا ما حدث بالفعل ، فإين هي المرأة الآن ؟ فعلى الرغم من أن الحقوق البرلمانية قد كفلت لها المساواة مع الرجل إلا أنها لا تمارسها كما يجب وعلى هذا فإن المرأة قد تسرعت في اعتصامها وإضرابها لأن الإضراب ليس وسيلة للإقناع وإنما هو وسيلة للضغط .

ويبدى الدكتور محمد حسين هيكل دهشته من موقف هؤلاء السيدات وإضرابهن عن الطعام برغم ما صرح به على ساهر رئيس لجنة إعداد مشروع الدستور. من خلال بيانه ، فذكر كما سبق الإشارة أن آراء أغلبية اللجنة طالبت بالحقوق السياسية للمرأة إلا أن هؤلاء السيدات أصررن على الاستمرار في الإضراب حتى يمنحن حق الاشتراك في الجمعية التأسيسية التي لا يملك أحد من أعضاء لجنة الدستور البت فيها ، وخاصة أن الجمعية التأسيسية جمعية منتخبة وليست معينة ، ويستطرد متعجبا من أمر هؤلاء السيدات طارحا قضية على جانب كبير من الأهمية وهي انه حتى لو سُمح لهؤلاء السيدات بدخول الجمعية التأسيسية فإنهن بلا شك سيمثلن أقلية بالنسبة للرجال الممثلين في هذه الجمعية وبالتالي فإن المرأة لن تستطيع تحقيق ما تبغيه بهذه الوسيلة وخاصة إذا وجد من بين هؤلاء الرجال من هو متعصب ورافض لفكرة مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق البرلمانية . (٤)

وكان حُسن ختام هذا الإضراب الذي استمر ٨ أيام حضور محافظ القاهرة السيد / محمود متولى نور في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ١٩ مارس إلى مستشفى قصر العيني حيث نقلت المضربات بعد أن ساءت حالتهم الصحية ، وكان سبب حضور محافظ القاهرة هو أن اللواء محمد نجيب قد كلفه بإيلاغ هؤلاء المضربات رسالة يطمئنهن ويتمنى أن تنتهى هذه الرسالة الإضراب وهذه الرسالة هي :

لقد تلقيت طلبكن وأحيل إلى اللجنة المختصة بتكوين الجمعية التأسيسية لنظره وحقوقكن في أيد أمينة \*

(٥)

٤ - الأهرام في ١٦ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

٥ - الأهرام في ٢٠ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

وكان لهذه الرسالة القصيرة وقع بالغ الأثر في نفوس المضربات حيث فرحن فرحا شديدا ، وصرحت بذلك السيدة درية شفيق تلك السيدة التي حملت لواء بدء الاعتصام ثم الإضراب فذكرت أن الرئيس بهذه الرسالة قد أراح نفوسنا لسبيين :

الأول - انه صرح فيها بأن مطالبنا الدستورية وخاصة التمثيل في الجمعية التأسيسية قد أصبح محل بحث اللجنة المختصة للنظر في تكوين هذه الجمعية وهذا اعتراف مبدئي بضرورة تمثيل المرأة في تلك الجمعية الدستورية وبالتالي فهي بداية حياة ديمقراطية حقة .

أما السبب الثاني فهو أن اللواء محمد نجيب قد صرح بأن قضيتنا قد أصبحت، في أيد أمينة لذا فإن السيدات رأين أن هذه الرسالة مكسب يدل على حسن نوايا هؤلاء الزعماء .

ومن ثم قررت المضربات إنهاء فترة الإضراب الذي دام ثمانية أيام وفي الساعة السادسة من نفس اليوم ١٩ مارس ١٩٥٤ أى بعد إبلاغ محافظ القاهرة للسيدات بالقصر العيني برفيقة اللواء محمد نجيب بساعتين اتصلت درية شفيق تليفونيا بالمعتصمات بنادى الصحفيين بالإسكندرية وأبلغتهن بأن المسئولين وافقوا على مطالبهن وأن المضربات بالقاهرة قررن إنهاء الإضراب وإثر إعلان ذلك انبأ أنهت سيدات الإسكندرية إضرابهن أيضا . (٦)

وبعد انتهاء الإضراب خرجت السيدات من مستشفى القصر العيني إلى ضريح قاسم أمين محرر المرأة ثم إلى ضريح هدى شعراوى لوضع باقات الزهور تحية لهما واعترافا بفضلهما في هذا المجال (٧) .

وتلا ذلك إرسال العديد من برفقيات الشكر لجميع من عضد موقفهن سواء على المستوى الرسمي ابتداء من رئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب إلى رئيس لجنة إعداد الدستور د. على ماهر ومحافظ القاهرة والإسكندرية والصحفيين ورؤساء الصحف والمجلات التي نشرت أخبار ذلك الإضراب وأيدت قضية المرأة في كفاحها وبهذا الفوز العظيم للسيدات المصريات طويت صفحة من كفاح المرأة المصرية .

٦ - الأهرام في ٢٠ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

٧ - الأهرام في ٢٢ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

## ردود فعل الإضراب :

تذكر السيدة درية شفيق أن إضراب السيدات هذا قد أثار أعداء المرأة المصرية بالإضافة إلى أنه كان مادة سخية للمجلات تحاول بها إثارة انتباه القراء ولو بحملات مفتعلة وغير صحيحة في حقيقتها وتفصيلها . كذلك أثار عطف الرأي العام بمجموعه على قضية المرأة على كافة المستويات<sup>(٨)</sup> وسأحاول بقدر ما أتيتح من مادة علمية رصد ردود الفعل على مختلف المستويات :

### أولاً - رد الفعل على المستوى الخارجي :

تلقت السيدات سواء في القاهرة أو الإسكندرية العديد من برقيات التأييد من بينها :

▪ برقية من وزيرة التأمينات الاجتماعية في حكومة العمال البريطانية السابقة على قيام الإضراب تقول فيها :

( أن سيدات بريطانيا يراقبن بعطف شديد المجهود العظيم الذي تبذلونه في سبيل نيل الحقوق الديمقراطية للمرأة المصرية ) . (٩)

▪ برقية أخرى من رئيسة الاتحاد النسائي بأم درمان تستنكر فيها عدم اشتراك المرأة المصرية في الجمعية التأسيسية بمصر وتؤيد موقف المضربات حتى يحصلن على حقوقهن .

▪ كذلك تلقت المضربات برقيات من الاتحادات النسائية في كل من لبنان والأردن وإندونيسيا وباكستان .

### ثانياً - رد فعل على المستوى الداخلي:

يمكن تقسيم رد الفعل على المستوى الداخلي إلى المستوى الرسمي ومستوى الأفراد :

#### أ- المستوى الرسمي :

فقد تمثل في مقابلة مندوب جريدة الأهرام اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة وبسؤاله عن رأيه في أمر المضربات عن الطعام فأجاب بأنهن لو اتبعن مبدأ ( إن الله مع الصابرين ) لوجدن أنه في صالحهن كثيراً واستطرد قائلاً وهل تألفت الجمعية التأسيسية وعرض عليها مشروع الدستور ولم نأخذ برأيهن وهل تقدمت السيدات بطلب رسمي حتى نقول لهن رأينا أم أنهن يعتصمن قبل التقدم بأي طلب<sup>(١٠)</sup> .

٨ - درية شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

٩ - الأهرام في ١٦/١٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية الإضراب .

١٠ - الأهرام في ١٧ مارس ١٩٥٤ ، ص ١ .

وأما رأى محافظ القاهرة السيد محمود متولى نور فقد ورد على لسانه أنه من أنصار منح المرأة جميع حقوقها السياسية إلا أنه لا يقر الإضراب عن الطعام كوسيلة لتحقيق الهدف ، واستنطرد قائلاً : إنسه إذا كان الإضراب أمر ضرورى ولا بد منه فانه كان على هؤلاء السيدات أن يعلنن عن موعد ذلك الإضراب ويحددن ذلك بعدد من الأيام<sup>(١١)</sup>.

أما رأى السيد على ماهر فقد استطعنا الوقوف عليه من خلال بيانه الذي سبق أن نوهنا إلى بعض ما أتى به<sup>(١٢)</sup>.

ومن خلال تصفح جرائد ومجلات فترة الإضراب هذه بالإضافة إلى ما ذكرته دريسه شفيق في كتابها<sup>(١٣)</sup> من أن العديد من المسئولين سواء محافظى القاهرة والإسكندرية و الأطباء ومن اشتغلن بالحركة النسائية ترددوا على المعتصمات بقصد إثنائهن عن ذلك الإضراب ، إلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل إلى أن كانت رسالة اللواء محمد نجيب والتي أنهت ذلك الإضراب يوم ١٩ مارس ١٩٥٤ .

#### ب - على مستوى الأفراد :

أما عن ردود أفعال هذا الإضراب بين الأفراد فقد انقسمت بين مؤيد ومعارض ولنبداً بالفريق المؤيد  
فمثلاً :

أرسل البيوزباشى عبد الباسط البنا شقيق المرحوم حسن البنا برقية إلى المضربات ضممتها بعض أبيات من الشعر رأيت تضمينها للبحث عن القارئ من خلالها يقف على ما كان يسدور بخلد هذه النخبة من المصريين و أبيات الشعر هي :

حيوا كرام الفضليات	المخلصات الصانمات
أختي العزيزة يا	بهيجة توجتى المكرمات
أختي العزيزة رحمة	بنفوسكن الصافيات
قلت العدول قلنا لا	ثمن النجاح هو الثبات
سنظل نشد بالكفاح	حقوقنا تجتى الممات <sup>(١٤)</sup>

ويمكننا من خلال قراءة هذه الأبيات أن نفهم مدى تأييد عبد الباسط البنا للمرأة المصرية في كفاحها ، وبهذا النمط والت جريدة الأهرام خلال فترة الإضراب نشر رسائل التأييد لهذا الكفاح .

١١ - الأهرام في ١٨ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

١٢ - انظر هذا البحث ، ص ١٥ - ١٦ .

١٣ - المرأة المصرية ، وهي عبارة عن مذكرات دونتها قد تكون من وجهة نظرها فقط .

١٤ - الأهرام في ١٦ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

أما الفريق الآخر والذي استنكر اعتصام المرأة وإضرابها فقد تمثل فيما قام به شابا صباح يوم ١٤ مارس سنة ١٩٥٤ من اقتحامه لنقابة الصحفيين بالقاهرة وهو يحمل بيده عصا غليظة وأخذ يصيح بملء صوته ويلوح بهذه العصا أين النساء الخارجات على الدين والشرع والناموس أين هن؟ . (١٥) ولا ندري ماذا كان سيحدث لو لم يعترضه أحد موظفي النقابة وأخرجه من الدار .

كذلك تلقت جريدة الأهرام من السيدة زينب الغزالي رئيس المركز العام لجماعة السيدات المسلمات برقية تستنكر فيها هذا الإضراب وتذكر ' أن إدارة المركز العام للجماعة قررت الاحتجاج على اهتمام بعض المسؤولين بأمر المعتصمات وأن المجلس وهو يمثل الأغلبية الساحقة من نساء مصر - على حد زعمها - يقرر أن البلاد ليست في حاجة إلى نائبات لا في البرلمان ولا في الجمعية التأسيسية ولكنها في حاجة إلى أمهات وزوجات صالحات يهدفن إلى تكوين الأسرة تحت راية الإسلام (١٦).

وأوردت هذه البرقية لأهميتها حيث أنها تعدت مرحلة استنكار موقف المضربات عن الطعام إلى الاستنكار والاحتجاج على اهتمام المسؤولين بأمر هؤلاء المضربات ، ورغم تأييدي لهذا الاستنكار إلا إنني التمس العذر لهؤلاء المسؤولين حيث انه كان وراء اهتمامهم هذا رغب الصدع الذي لم يكونوا يرغبون في إظهاره انذاك في جدار المجتمع المصري .

هذا بالإضافة إلى البرقية التي أرسلها السيد جلال حسين رئيس جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية بالقاهرة وقد تضمنت رأى الجمعية في هذا الإضراب واهم ما ورد بها :

أولاً : إن المرأة لها رسالة تؤديها في الحياة أسمى من التدخل في السياسة والاشتراك في الانتخابات وهي بذلك تقدم خدمة جليلة للوطن أكثر نفعا .

ثانياً : إن جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية ترى أن ما قام به هؤلاء السيدات من الاعتصام ثم الإضراب ما هو إلا حركة مسرحية ولا يجب أن تصدر عنهن في هذه الأونة ولا غيرها .

لذا فإن الجمعية تتأيد أزواج هؤلاء السيدات بضرورة أن يكون لهم موقف إيجابي تجاه هذه الحركة وأن يكون لهم رأى لتهدئة الجو في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد (١٧).

وبقى أن نعرض لموقف بعض أزواج هؤلاء المضربات :

فقد عبرت عنه درية شفيق في مقابلة مع مندوب الأهرام أثناء الاعتصام حين سألتها الصحفي هل زوجك يوافق على هذه الوسيلة التي تتبعينها ؟

١٥ - الأهرام في ١٥ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

١٦ - الأهرام في ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ ، ص ٤ .

١٧ - الأهرام في ١٥ مارس ١٩٥٤ ، ص ٤ .

فأجابت قائلة<sup>١٨</sup> أنها هي وزوجها تعودا أن كل منهما يحترم رأى الآخر واستطردت قائلة إن زوجها اعتاد أن يترك لها الحرية في كل ما يتعلق بشخصها والأمور التي تتعلق بقضية المرأة وذكرت أن زوجها يؤيدها بقلبه وضميره<sup>(١٨)</sup>.

ووضع موقف هؤلاء الأزواج أيضا من برقية أحدهم إلى المضربيات ورد فيها (لولا رغبتى فسي أن يكون شرف انجهااد والتضحية في سبيل حقوق المرأة المصرية منسوباً إلى المرأة وحدها لا اعتصمت معكن مضرباً عن الطعام أزيد مطالبكن وأحیی زوجتى في جهادها وتضحيتها معكن في سبيل نيلكن ما نالته غيركن من النساء) (١٩).

وبعد ذلك بما يقرب من عامين منحت المرأة المصرية حقوقها السياسية بإصدار قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والذي ينص على<sup>٢٠</sup> كل مصرى ومصرية يبلغ ١٨ عاماً م. أن يباشـر بنفسه الحقوق السياسية<sup>٢١</sup>، كذلك نصت المادة الرابعة من هذا القانون على أنه يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور وكذلك يجب أن يقيد من الإناث من قدمت بنفسها طلباً بذلك<sup>(٢٠)</sup>.

وبناء على ما ورد بدستور ١٩٥٦ فتح باب الترشيح والقيـد في جداول الانتخاب للسيدات فتقدمت خمس منهن للترشيح في عضوية مجلس الأمة في مايو ١٩٥٧، فنجحت منهن سيدتان فقط هما: أمينة شكرى، وراوية عطية، وكانتا بذلك أول سيدتان تمارسان الحياة البرلمانية في مصر، وهنا تجدر الإشارة إلى أن السيدة الثالثة والتي كان بالإمكان أن تفوز في هذه الانتخابات حيث حازت على أغلبية أصوات دائرتها هي السيدة: منيرة ثابت التي رشحت نفسها عن الدائرة الثالثة وهي دائرة الزيتون ومصر الجديدة، لولا إصدار قرار الاتحاد القومى والذي كان يقضى بخلق جميع الدوائر المرشح فيها وزراء وكان فتحى رضوان وزير الإرشاد القومى وقتذاك قد رشح نفسه عن دائرة منيرة ثابت، فنال العضوية بصفته الوزارية دون الانتخابية<sup>(٢١)</sup>.

وعلى ذلك فإن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات كانت ضئيلة جداً لا تتعدى ٠,٥٧% إلا أنها تعد بداية طيبة لحصول المرأة على ذلك المكسب الذي تلتها مكاسب عديدة. وبعد مضي فترة من الزمن أصبح قيد المرأة في جداول الانتخابات إجبارياً طبقاً لتعديل الدساتير المصرية التي تلت دستور ١٩٥٦.

<sup>١٨</sup> - كانت درية شفيق متزوجة من د. نور الدين رجانى أستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

<sup>١٩</sup> - الأهرام في ١٤ مارس ١٩٥٤، ص ٦.

<sup>٢٠</sup> - نادية حامد قورة: تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر من ١٩٥٧-١٩٩٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٢٥ - ٢٦.

<sup>٢١</sup> - د. إسماعيل إبراهيم: صحفيات ثائرات، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ص ١٢٥.

وبذلك تستحق المرأة المصرية بالفعل لفظ أنها 'حصلت' على حقوقها الانتخابية ولم 'تمنح' إياها حيسب أنها ناضلت وكافحت حتى حصلت على ما استماتت من أجله .

## الخاتمة

وفى نهاية هذا البحث يمكن تسجيل عدة ملاحظات قد تلقى الضوء على ذلك الموضوع .

**الملاحظة الأولى :** تكمن في أن المرأة المصرية كانت متمتعة خلال فترة البحث بمكانة مرموقة سواء في المجتمع المصرى أو خارجه ، حيث ذهبت لحضور بعض المؤتمرات الدولية النسائية ، ولكن في تقديرى أن تلك المدة التي مضت على خروج المرأة من بيتها وتعليمها كانت مدة قصيرة بحيث لا تسمح بإقناع المجتمع المتمثل في العادات والتقاليد بمنحها حقوقها البرلمانية سواء مُنتخبة أو منتخبة .

**الملاحظة الثانية :** تكمن في الرجل نفسه فرغم أنه هو الذى وضع قانون الانتخاب إلا أنه عندما سئل عن مدى قبول المرأة في البرلمان رد بان قانون الانتخاب غير صالح للمرأة ولا للرجل وعليه فإنه من الأفضل أن تبعد المرأة عن هذا الميدان ولو مؤقتاً .

**الملاحظة الثالثة :** فقد وضحت أو استنتجت من خلال آراء بعض الساسة وهي أن بعضهم رأى أن مصر خلال الأربعينيات كانت تتزعم فكرة الجامعة العربية ، وكانت من بين السدول المشاركة فيها دول إسلامية ، وكما ذكر أحد هؤلاء الساسة - فكرى أباطة - إنه من الأفضل ألا تثار هذه القضية في مثل تلك الأونة .

**الملاحظة الرابعة :** حول عدد السيدات استعلمات من المصريات فقد كان هذا العدد قليل وليس بالعدد الكافي الذي يمكن أن يوضع في الاعتبار عند وضع قانون الانتخاب . وعلى هذا فان القضية ظلت مثارة إلى أن كان دستور ١٩٥٦ المؤقت الذى نص على المساواة فى الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة ، وهنا تجدر الإشارة إلى حقيقة هامة هي انه ليس انغيب عيب دستور ، ولكن انغيب يكمن في قانون الانتخاب نفسه ، ويؤكد ذلك أن دستور ١٩٢٣ نص في مادته الثالثة على أن المصريين متساوون أمام القانون فسي التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وحق الانتخاب هو أول هذه الحقوق السياسية وأساسها فلماذا لا تتمتع المرأة بهذا الحق على أرض الواقع (١١) . إلا أن قانون الانتخاب يأتي ليفرق بين الرجل والمرأة .

**ملاحظة أخرى وهي متعلقة بقضية برامج الأحزاب فعلى الرغم من أن قضية المرأة قد ارتبطت ببرامج الأحزاب والقضية الوطنية وكانها جزء من الكفاح المصرى في هذه الحقبة المشتعلة بالنضال ، إلا أن قضيتها لم تثار في برامج هذه الأحزاب إلا على سبيل الإشارة فقط ولم تثار قضية انتخاب المرأة في أى برنامج من برامج الأحزاب فمثلا بالنسبة لحزب الوفد يمكن القول رغم ارتباطه ارتباطا قويا ببداية نشاط المرأة المصرية ومساهماتها الفعلية في الحياة السياسية في مصر منذ ثورة ١٩١٩ ورغم أن لجنة الوفد المركزية للسيدات عندما تكونت بالكنيسة المرقسية في يناير ١٩٢٠ أعلنت أن عملها لن ينتهى إلا بانتهاء حزب الوفد ، نجد أن هذا الحزب لم يعمل على تبني قضية المرأة والمطالبة بحقوقها- بما في ذلك حقوقها**



السياسية - من خلال برنامجه بل أكثر من ذلك لم تكن قضية المرأة من بين القضايا التي أعلن الحزب اهتمامه بها.

وأما حزب الهيئة السعيدية والذي تصدر برنامجه ثلاث مبادئ أساسية تمثلت في فهمهم للبعد الاجتماعي في مصر والتي كان منها ضرورة مساواة المصريين أمام القانون .

والواقع أن غالبية الأحزاب قد تضمنت برامجها هذه المفاهيم الاجتماعية إلا أن السعديين كانوا أكثر جراءة حينما طالبوا بضرورة إصدار تشريعات خاصة بتقييد الطلاق وتعدد الزوجات ، وهذا طرح لم تجرؤ عليه أكثر الأحزاب تطرفا في الفكر الاشتراكي .

أما عن برنامج حزب مصر الفتاة فقد تضمن أفكارا تبدو وكأنها غاية في التقدم فقد كان يرى أن قيام المرأة بدورها كام وزوجة لا تحول دون تمتعها بالحقوق السياسية والاجتماعية وحققها فسي مزاولة العمل والوظيفة التي تلائم قدرتها ، قضية الوظيفة والقدرة هذه مسألة نسبية يصعب تحديدها بشكل مطلق .

أما الحزب الاشتراكي فقد تضمن برنامجه مبدأ تحرير المرأة ولم يوضح ما الذي يعنيه بتحرير المرأة، ذلك المفهوم الذي اختلفت الآراء حول تفسير مفهومه .

ملاحظة أخرى وهي تتمثل في أن معظم من كان يرفض منح المرأة حق الانتخاب كان متخوفا من أنها لا تستطيع تحمل الأعباء الانتخابية وأنها إذا تحملتها فذلك بلا شك سيخون على حساب مملكتها التي يمكن أن تخرج منها نوابا جديرين بهذه الكلمة ، ومنتخبين يعرفون لمن يعطون أصواتهم ، هذا بالإضافة إلى أن تخوفهم هذا كان مبعثه أن المرأة إذا أعطيت حق الانتخاب أسوة بالرجل ومع عدم مقدرتها على تحمل الأعباء الانتخابية لا تصل في نهاية الأمر إلا إلى تضخيم عدد الناخبين المدرجة أسمائهم في العملية الانتخابية ولذا وجد رأى وسط قبل تعديل قانون الانتخاب وهو أن تجرى عملية استطلاعية لرأى المرأة عامة . هل رغبة في المشاركة في العملية الانتخابية أم لا ؟ ومن ظهور هذا الرأي يتضح انه هناك سيدات لا يفضلن المشاركة في الانتخابات .

ملاحظة أخيرة يجب الإشارة إليها وهي عن الجذور الاجتماعية للسيدات اللاتي حملن لواء المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة المصرية فإننا بنظرة ثاقبة إلى هؤلاء السيدات نستطيع أن نجزم بأن معظمهن ينحدرن من أصول أرستقراطية وهذا الأمر يستلزم منا التوقف عنده حيث أن معظم نساء مصر كانت مطالبهن تنحصر في العمل والتعليم ، أما التطلع إلى المشاركة في العمل البرلماني والسماح للسيدات اللاتي تزعمن الحركة النسائية خلال فترة البحث فإنه انحصر في بنات وزوجات الزعماء وأبناء الطبقة العليا ، ويؤكد ذلك أنه عندما فتح باب الترشيح للمرأة طبقا لدستور ١٩٥٦ المؤقت فإنه لم يتقدم للترشيح من السيدات المصريات سوى خمس فقط على مستوى الجمهورية ، لم ينجح منهن إلا اثنتان وبذلك أصبحت نسبة مشاركة السيدات في مجلس الأمة من خلال انتخابات مايو ١٩٥٧ هي ٠,٥٧ % .

ولا شك أن القارئ لذلك البحث سيستطيع استنباط هذه الحقيقة من خلال قراءة ذلك البحث بإمعان .

## السيدات في البرلمان

ثالث مصر الحربية وحظرت بلاستلال  
 وأصبحت ملكة مستقلة ذات ملك وسفراء  
 عظام . . .  
 أخذت بعد ذلك تنظم المبع الذي استعبر  
 عليه حكومتها  
 سن الاستور وأجرى الانتخاب وفتح  
 بيت النواب - وله باب وكل الأبواب -  
 فقلنا حمداً لله الجزل لنا التراب  
 وكان من حظها البيت أن أمته كرام  
 السيدات فاشتهرت فاعت بالملفات لمن  
 فأجبن علي هذه التجربة زارة يدهن وكان المظلم  
 ما يهر ويسر الحبيب وأخذت بقلب النبي  
 والليبي . وما في جميع النواب يهتف  
 و الثائيات بزغرد حتى دفق الرئيس الجرس  
 وقال : السكرون في السكرون - فأنكب في البرلمان  
 لاني أوكا زيون  
 على أثر هذا الصوت ارتفعت أسوارات  
 الرجال بالاحتجاج وعلا صوت السيدات وكان  
 غميح على هذه الامانة فانا لانعزم في أول  
 جلسة من مقابلة اللجنة بالتحية وكثرت ثامرون  
 أسمر المديد - هل نحن في حرية واستقلال  
 وريمان لا يود فيه ولا حبر ولا تضييق سام  
 اننا في كسر دارنا لم نبرحه 1111  
 هنا تارة لنواب وأضواء إلى هذه الرأي  
 الجبل وطابروا من الرئيس ان ينزل ان امرات  
 البرون ، ويبد لمن د بردوق .  
 فاضل الرئيس لأن يدع لهذا الاجماع  
 فبعد أن أعتذر رجع إلى كرسيه وتند ساد  
 السكرون المسكن - ثم قالت الزعيمة - متى  
 نتكلم ؟  
 فاجابها واحدة  
 هل بقيت على كبرهم كاتالي البيوت 1111

فرد الرئيس وقال : أرى أن أقر المجلس  
 أسرا بخصوص مقاعد السيدات من المجلس  
 فقالت الزعيمة : أرى أن نجس الاقتراع  
 ولما أسفر الاقتراع عن جاوس - يده بين كل  
 عشرة نواب - تدمرت و الثائيات و تزيمن  
 وقالت ضروءا دونها ضروءا ( حمام بلادي )  
 لأن السيدات لم يرضين الا ان تكون كل  
 و ثانية ، كتاب سلاسر الذي ادهش الرئيس  
 حتى كاد ينج - فزع صراخا وقال  
 ومن أين تكلمت عندك 1111 . . .  
 اجابت الزعيمة : إن فلستور قد مضى  
 حذوا وبتين نمدية -  
 زعن الرئيس وقال : هذا مستحيل فقلنا  
 لم نجمع مثل هذا وأنا نحن على أبواب مقارفة  
 ساعدتنا على أن لا يقبل الباب -  
 وبه صراخ وخرابك بين مختلف النواب  
 والثائيات عند الرئيس بانف المجلس وتجديد  
 الانتخاب - فصنوا جميعا -  
 هنا دفق الرئيس الجرس وقال - الآن  
 زيد ان نظر فيما اتهم المجلس من أهله  
 قالوا - نعم . قال الرئيس - فاقترعوا على  
 المقاضين -  
 اجاب الاعضاء جميعا - لا مقاض الا . . .  
 فأقر الرئيس وأرعد وخبط يديه بقوة  
 على منضدة وصرح صراخا عاليا وقال :  
 احترموا الاستور والبرلمانات والرئيس  
 اوفض المجلس وتجدد الانتخاب - تسكروا  
 وقالت احداهن ( ياخي فضرا ) ثم قامت  
 الزعيمة وقالت ( انت كل كلمة تقول يفض  
 المجلس - هوة على كبرك ولا إيه ) - ونظرت  
 اليه ريقا وقالت ( أحيايختي دي اللي حصل  
 ينتشر في البرلمان )

قال - الرئيس - المقاضين واللائق  
 المجلس وتجدد الانتخاب  
 فقام حزب اليمين وقال : كما يكون  
 نسبة السيدات إلى الرجال في المقارفة - هنا  
 حصل مزج وصرح في المجلس اتبع اجماعا عاما  
 من المقاضين على ان تكون المقارفة بنسبة  
 1 : 1000  
 غيبت الزعيمة صدرها بيدها وقالت  
 وادى النداء - ده ضحكك على الدكتور - سامع  
 يا لمدي ، فأجبت بالزوبله وهرجزي 1111 . . .  
 بده ذلك حصل جدال انتتم في الرئيس  
 بأن الشكل اجروا على ان يكون المقاضين على  
 التريب الآتي :  
 1 من حزب اليمين وسنم الرئيس  
 2 من حزب اليسار  
 3 من الحزب الساني  
 وسامع أفان السيدات امن في المقاضين  
 حتى وفتن الترقوت  
 فدق الرئيس جرسه وقال : بماذا جزبو  
 يا ستات  
 قالت الزعيمة ومدا ريقا - اتخرج  
 دايمة الرئيس إلى النواب وقال : ليه  
 كنتم ضلما لسكول السيدات - بيضا فان  
 تدهون خطر المورف - فأفض المجلس فساد  
 السكروت المجلس واستأنت الرئيس الحديث  
 وقال برض المقاضين  
 ايها السادة  
 وما نلق هنا حتى سخن وفان بل غم  
 نهمم - فندس الرئيس - وقال - لا يقبل  
 لي يكن  
 وقام الرئيس المين وقال :  
 ايها السيدات - ولها السادة  
 انكي على ابواب مقارفة في مجاهد سلام -  
 وولتم - واحتشام - والنظام - وانتهام -  
 واستسلام - وكلام - وكلام - وكان كلام  
 قاما ان تيرعدوا على انكي أهل لان يندوا البيت  
 متوحوا أو فندوا اننا لافض المجلس وتجدد الانتخاب

تجركم مقلا، ذوى رأي - سيد رحمة عالية وحمرة  
 سلمية - ومصلح وأهل - سوزاية واشتبار  
 منح الاعضاء والندوات وما حوا سباحا  
 يبلغ عنان السماء وتانا  
 وهكذا حسنا في قصص المستقلين 1111 فما  
 السيدات فاقنن الزعيمة وخرجن وقد تزيمن  
 وتأزرن - وما رأى الاعضاء زيملاين حتى حروا  
 بالهاتفوا عن - وتزيمنهم الرئيس وقال - ارجعوا  
 بل اما كنكم ارجعوا وأنا بدهمكم وتظلمكم زعيم -  
 فخرجوا وكذاك رحمت الزبيلات وجادوا جريما  
 وفان الرئيس  
 سيدات - ساني :  
 استنوا في مقارفة الحزب واليمين وكوتوا  
 وسطا تجموا - فاما ان جتم مصر بما يسرها فاتم  
 رجالاتها  
 فقامت الزعيمة وقالت - بل سيدات  
 قال - سيدات ورسالات - وان زعيم صدر  
 اليمين فلا تقاروا انكي جريا نام  
 فقامت الزعيمة وقالت : انتمت المباشرة في  
 المقارفة المقاضين - وان اعرض على المجلس  
 مقارفة عن ماض السيدات :  
 أولا - الزار - فاقن برار والانتراى بجمه  
 وسجدة واغن الامر  
 ثانيا - حتى السادة في الترمات في الحركة  
 والوديس والمجلس ( وخفرا )  
 ثالث - امثال الترح  
 رابعا - الزاوع واحدة همد  
 خامسا - السدور  
 سادسا - حتى السادة في الترحل  
 سابعا - السداوة في الوراثة  
 ثامنا - تحبص سداوع مملوكة لا يبارفها  
 الا السيدات  
 تاسعا - جورد وزير في الوزارة المصرية  
 وستتارة بين الساتارين  
 عاشرا - سس رنب باشوية والبشوية  
 واليدوية  
 سادس احدى السداوة وقالت كمي مناقشة  
 في هذه الخامة فانه تركت ابي سيد سداوع  
 ولم يرضع - بل اعزده المنصب الحزب الساني  
 ومن وراثة نواب لامة ومن وراثة الرئيس  
 احمد تيوب حاشم  
 طالب مدرسة السديوية

## احرس يا حارس

الست هانم	من كفر غانم	ولولا تفعل سياسيه
والبيه بتاعها	أسير دلها	مالوش علي توتو أسيه
ليحي كاني	ليحي ماني	وقاعده تحرت في وسيه
الله عليها	زمنوش مينها	فيها خطر عالقروحيه

\*\*\*

لايسه الملايه	والبدع آيه	في الضل فاردده الشمسيه
يانضارها	يامروحتها	يايتها في المباتيه
تضرب يانوا	اجسسناوا	وتفتي مفتي السويسيه
احرس يا حارس	بنت المدارس	دي جن والا انسيه

\*\*\*

الصبحه خسه	وقبل اسمه	ماترفعتي الناموسيه
بردون يافتدم	سمادتك اخدم	البيت عابزله مواسيه
والخلوه حايسه	وراها جلسه	وراها لجنة رئيسيه
جوازته فيسي	جت بولشفيكي	علي الطريقه الروسيه

بدیع خيري

اسكندرية

## مصادر البحث

أولاً - وثائق منشورة :

♦ مضابط مجلس النواب ١٩٤٤ .

ثانياً : الدوريات :

♦ مجلة آخر ساعة : ١٩٥١ .

♦ جريدة الأهرام : ١٩٥١ ، ١٩٥٤ .

♦ جريدة السياسة : ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ .

♦ مجلة السيدات : ١٩٢٤ .

♦ مجلة الكشكول : ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ .

♦ جريدة النداء : ١٩٥٢ .

♦ مجلة النهضة النسائية : ١٣٤١ هـ .

ثالثاً - المراجع :

١-د/ إبراهيم عبده ، درية شفيق : تطور النهضة النسائية في مصر من عهد محمد علي إلى عهد الفاروق ، مطبعة التوكل بالجماميز - مصر - ١٩٤٥ .

٢-د/ إسماعيل إبراهيم : صحفيات ثائرات ، الناشر الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٣-أماني فريد : المرأة المصرية في البرلمان ، مطبعة التوكل ، القاهرة ، ١٩٤٧ م .

٤-حافظ إبراهيم : ديوان شعر ، الجزء الثاني ، ويشمل السياسة ولشكوى والمرائسي ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .

٥-درية شفيق : المرأة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٦-رشوان محمد جاب الله ، على ماهر : سلسلة تاريخ المصرييـن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

٧-قاسم أمين : تحرير المرأة ، المكتبة الشرقية ، ١٩٠٨ .

٨-أ.د / لطيفة سالم : المرأة المصرية والتغير الاجتماعي ، سلسلة مصر النهضة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، إشراف أ.د/ يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

٩-مجموعة من الباحثين ، تحرير أ.د/ رءوف عباس حامد : الأحزاب المصرية من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٣ الأهرام ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ١٩٩٦ .